الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الملـــتقى الوطـــــني الأول حـــــــــول:
الفساد وتأثيره على التنمية الإقتصادية
يومي 24 و 25 أفريل 2018

الفساد الإداري و المالي مفاهيمه، أسبابه و أشكاله و أثاره على التنمية الاقتصادية.

ط.د/ عاتي يمينة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير –
جامعة محمد خيضر –بسكرة .
minaymina.36@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص و تسليط الضوء على ظاهرة الفساد الإداري و المالي باعتباره ظاهرة عالمية عرفت انتشارا كبيرا خاصة في السنوات الأخيرة، و لم تقتصر هذه الأخيرة على نظام اقتصادي أو نظام سياسي معين ،حيث زادت حدتها في البلدان النامية خصوصا لخصبة بيئتها، مما ضخمت من سوء ظروفها الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية ، بالرغم من الجهود و المبادرات الدولية والإقليمية لمكافحتها و الحد منها، من قبل الحكومات و المنظمات الدولية الرسمية و غير الرسمية .

وتوصلت الدراسة إلى وضع إطار مفاهيمي عام للفساد الإداري والمالي و آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية، لتمكين الباحثين من إتمام دراساتهم وكتاباتهم حول مضمون الظاهرة و وضع سبل ناجعة لمعالجتها و التخلص منها .

الكلمات المفتاحية : الفساد ، الفساد الإداري و المالي ، الانحرافات السلوكية و التنظيمية ، التنمية الاقتصادية .

Abstract :

This study aims to identify and to cast light on the phenomenon of administrative and financial corruption as a global phenomenon that has known a large spread, especially in recent years, , these's not limited to a economic system or a political system a certain , which has increased in the developing countries, especially to fertilize the environment, aggravated by poor economic conditions, social And political, in spite of international and regional efforts and initiatives to combat and limit them, by governments and official and informal international organizations.

The study came up to general conceptual framework for administrative and financial corruption and its negative effects on economic development so as to enable researchers to complete their studies and writings on the substance of the phenomenon and to develop effective ways to address and get rid them. .

Key Words: Corruption, administrative and financial corruption, behavioral and organizational deviations, economic development.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي ظاهرة عالمية سريعة الانتشار و التوزيع عبر الحدود و آفة مجتمعية فتاكة وهي ظاهرة قديمة وحديثة في نفس الوقت، وجدت في كل العصور وفي كل المجتمعات، و في كل الأنظمة الاقتصادية و السياسية، المتعلمة والأمية، الدول المتقدمة والنامية والأقل نموا.

فظهورها واستمرارها مرتبط برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بطرق غير مشروعة وتكون واضحة بصورة كبيرة في مجتمعات الدول النامية، وخاصة في مؤسساتها الحكومية، يمثل سبب مشكلاتها الاقتصادية وتخلفها، لذا يقتضي مواجهتها بأساليب فنية متطورة ، وقد ناضلت الكثير من الحكومات والدول الحديثة للتخلص منها، لأنها تقف عقبة في سبيل التقدم و دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، والتطور السليم لتلك المجتمعات، وان تفشيها في مؤسسات الدولة يعتبر من اشد العقبات خطورة في وجه الانتعاش الاقتصادي حيث انه يظهر في استغلال السلطة لأغراض شخصية و خاصة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وينتج عنه آثار سيئة وهي تحويل الموارد و الإمكانات الحقيقية من مصلحة الجميع إلى مصلحة أشخاص و مصالح ذاتية، بناءا على ما تقدم يتم طرح الإشكال التالي: إلى أي مدى يساهم الفساد الإداري و المالي في عرقلة التنمية الاقتصادية ؟

للإجابة على الإشكال الرئيسي تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور كما يلي :

أولا : الإطار ألمفاهيمي لظاهرة للفساد الإداري و المالي.

ثانيا : آثار الفساد الإداري و المالي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

ثالثا : الجهود الدولية و الإقليمية لمكافحة الفساد.

أولا: الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد الإداري و المالي:

يعد الفساد وخاصة الفساد الإداري و المالي جريمة لها أثار سلبية على مختلف القطاعات و المجتمعات ،فهو ظاهرة إنسانية ،اجتماعية عالمية سريعة أو الانتشار، عابرة للحدود، أصبحت هذه الظاهرة محل اهتمام السياسيين و الحكومات و المجتمع الدولي لإقرار آليات لمكافحتها و الحد منها و سيتم تسليط الضوء في هذا المحور على مفهومه ، أشكاله و أنواعه.

1. مفهوم الفساد الإداري و المالي :

قبل التطرق إلى عرض مفهوم الفساد الإداري و المالي سيتم التعرف على الفساد لغة و اصطلاحا .

الفساد **لغة** : يقال (فسد) الشيء ،يفسد (بالضم)، فسادا، مصدر مشتق من فعل ثلاثي فسد أي نقيض للفعل صلح[1] ويأتي التعبير في معانٍ عدة بحسب موقعه ، فالفساد عكس الصلاح و خروج الشيء عن الاعتلال قليلا أو كثيرا ،إذًا الفساد يعني التلف و العطب و الخلل كما يعني أيضا إلحاق الضرر بالأفراد و المجتمعات[2]، لقول الله تعالى " **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**" سورة الروم ،الآية 41.

وهو الطغيان و التجبر لقوله تعالى " **لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا** " سورة القصص، الآية 83 ، "**وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا**" سورة المائدة ، الآية 33 ،

و نجد أن القران الكريم أشار إلى الفساد في العديد من الآيات و شدد على تحريمه و أن الله سبحانه و تعالى اعد لمرتكبيه خزي في الدنيا و عذاب في الآخرة.

أما الفساد **اصطلاحا** : تعددت و اختلفت تعريفات الفساد باختلاف أشكاله و اتجاهاته واختلاف الرؤية الموجهة إليه سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية و هو ما يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد"[3].

فالفساد وخاصة الإداري و المالي ينشأ في هيئة أو تنظيم عرفته منظمة الشفافية للدولية انه" سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة و يعرفه البنك الدولي على انه سوء استخدام السلطة أو الوظيفة الحكومية أو المنصب العام لغرض تحقيق مكاسب خاصة "[4].

و أشارت هيئة الأمم المتحدة على انه" سوء استعمال السلطة العامة للحصول على مكاسب شخصية مع الأضرار بالمصلحة العامة "[5]،و حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2008 فالفساد يعتبر من أكثر التحديات المعيقة للحكم الراشد و التنمية المستدامة ،فهو كذلك سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية (العائلة ، القرابة و الصداقة)، و الاستفادة المادية و استغلال المنصب مخالفة [6] للتعليمات و القوانين المعمول بها.

و مما سبق يمثل الفساد الإداري و المالي سوء استخدام المنصب العام او النفوذ العام من طرف أعضاء و مسؤولي المؤسسات والهيئات العمومية لاكتساب أغراض شخصية و مكاسب مالية بطرق منافية للقانون و التعليمات .

و الفساد المالي يقصد به " السلوك المنافي للقوانين و الأخلاق ، القائم على الإخلال بالمصالح و الواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة "[7]،ويعرف أيضا على انه " الانحرافات المالية و مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري و المالي في الدولة و مؤسساتها و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية "[8]يظهر في الرشوة و الاختلاس و الغش الضريبي...

اذًا فالفساد الإداري و المالي بينهما علاقة الشمول و الخصوص ، حيث فالفساد الإداري اشمل و اعم من الفساد المالي و هذا الأخير ينجم و ينتج عن فساد إداري لذلك يطلق على الفساد بالفساد الإداري و المالي.

ومما سبق يتضح ان الفساد الإداري و المالي يعد من اخطر الظواهر السلبية ، و هو استغلال وظيفة عامة من قبل المسؤولين و صناع القرار بما يترتب عليها من نفوذ و سلطة لكسب مصالح و منافع و فوائد شخصية سواء مالية او غير مالية ، بطرق مخالفة و منافية للقوانين و التعليمات المعمول بها و خلافا للأخلاقيات المهنية تعود هذه المكاسب او الفوائد سواء لنفس الشخص او لصالح مجموعة او لطبقة ما ، تعذر عليهم الحصول على هذه المنافع بطرق سليمة و مشروعة .

2. أسباب الفساد الإداري و المالي :

للفساد الإداري و المالي عدة أسباب متداخلة ومتشابكة فيما بينها بطريقة مباشرة وغير مباشرة ما جعلته شديد الانتشار و صعب التحكم في توسعه و مكافحته، نذكر أهمها فيما يلي:

2-1. **الأسباب الشخصية**: وتتمثل في الطبيعة الشخصية والقيم الأخلاقية للفرد القائم على تسيير المصالح والمؤسسات العامة، فيما اكتسبه عن طريق الوراثة وما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من أثار على سلوكاته وتصرفاته كالابتزاز والطمع، الأمراض النفسية التي تدفع الفرد الى ممارسة جرائم الفساد والانحراف، لها علاقة وطيدة بالخصائص الشخصية لمرتكبها كالجنس، السن، المستوى العلمي، مدة الخدمة والمنصب والتخصص وكذا البيئة التي يعيش بها الفرد.

2-2. **الأسباب الاجتماعية والبيئية**: تتمثل هذه الأسباب في مدى تمسك أفراد المجتمع بالقيم الاجتماعية والأخلاقية و الوازع الديني ومدى انتشارها داخل المؤسسات والمنظمات ,فهذه القيم تمنع وتصد الممارسات المشبوهة والانحراف والانسياق نحو ممارسة حالات الفساد والمجتمع المتمسك بالقيم الدينية يكون اقل ميلا للفساد من المجتمعات الأخرى.

2-3. **الأسباب الإدارية والتنظيمية**: تظهر هذه الأسباب بالنسبة للمسؤولين وصناع القرار من خلال عدم التزامهم بأخلاقيات المهنة الإدارية العالية والسامية في شكل خيانة الأمانة، وتتمادى الممارسات الفاسدة في المؤسسات كبيرة الحجم مع وجود بطالة مقنعة وبيروقراطية عالية ووجود علاقات القرابة والصداقة وعلاقات المصالح مع الإدارات والهيئات العليا ، مع غياب الجهاز الرقابي و أساليب التقييم الأدائي وضعفها مما يفسح المجال على مصراعيه لمثل هذه الممارسات داخل المنظمات والمؤسسات العمومية.

2-4. **الأسباب السياسية**: تتمثل" أهم ملامح هذا البعد في عدم الاستقرار السياسي وعدم وجود دستور دائم, عسكرة المجتمع، سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، ضعف منظمات المجتمع المدني"[9]وعدم استقرار الأنظمة التشريعية والقانونية.

3. مظاهر و أشكال الفساد الإداري والمالي:

تنوعت وتعددت أشكال الفساد الإداري والمالي تبعا لتعدد أسبابه و هي كالآلي:

3-1. **الرشوة** : ويقصد بها "اتفاق بين شخصين يعرض احدهما على الآخر فعلا أو فائدة ما، فيقبلها لأداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفته او مأموريته"[10].

3-2. **تهريب المال والاختلاس**: قيام المسؤولين بتهريب أموال عامة تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة ويتم تهريبها للخارج، والاختلاس هو خيانة الأمانة، يقوم بها موظف عام حيث يدخل في ذمته مال بحكم وظيفته ترجع ملكيته للدولة، أو لأشخاص آخرين بطرق غير قانونية .

3-3. **المحسوبية و المحاباة**: القيام بالمحاباة والميل للأقارب والأصدقاء عند منح مناصب او الترقيات او المنح او زيادات أو غيرها، وما ينجم عن هذا الشكل من الفساد اضطهاد أفراد ومجتمعات أخرى، واتساع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية كما ينجر عنها سوء التنظيم والتسيير الإداري .

3-4. **التزوير والغش**: يستغل الموظف منصبه للقيام بكسب غير مشروع أو إخفاء وثائق لأسباب خاصة تعود عليه بالفائدة، أو تزوير وثائق كالشهادات او النقود.

3-5. **الاحتيال**: وهو اختراق الأنظمة القانونية وتجاوزها من طرف موظف أو مسؤول للحصول على مكاسب خاصة وتعود بالمضرة على المال العام والتنظيم الإداري كالتهرب الضريبي.

6-3.**الابتزاز:** التهديد بالإضرار أو الإضرار الفعلي بشخص ما او بممتلكاته او بسمعته او بأحد أفراد عائلته، بهدف الحصول على الأموال أو الخدمات من هذا الشخص بشكل غير قانوني وعرف هذا الشكل انتشارا كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة .

4- **أنواع الفساد الإداري والمالي:** يمكن تقسيم أنواع الانحرافات المتسببة في الفساد الإداري والمالي إلى ثلاث أنواع كما يلي:

4-1-**الانحرافات التنظيمية:** "ويقصد بها تلك الانحرافات التي تصدر عن الموظف أثناء تأديته لمهمات وظيفته، والتي تتعلق بصفة أساسية بالعمل كعدم أدائه لعمله"[11]،عدم التزامه بالمواعيد، عدم الإنصات لأوامر الرئيس ، إفشاء الأسرار المهنية، الإهمال الوظيفي..

4-2- **الانحرافات السلوكية:** وهي الانحرافات التي يرتكبها الموظف بمحض إرادته تتعلق بسلوكه وتصرفاته الخاصة ، مثل المحافظة على كرامة الوظيفة سواء أثناء أداء مهامه او خارج أوقات العمل، سوء استعمال الموظف نفوذ وسلطة وظيفته ومنصبه لمصالح خاصة وشخصية، او لخدمة أهداف ومصالح من شانها إلحاق الضرر بالآخرين او بالمرفق العام.

4-3-**الانحرافات الجنائية:** تتمثل في الجرائم الجنائية التي يرتكبها الموظف أثناء أداء مهامه الموكلة له كالرشوة، التحايل، التزوير، الاختلاس، السرقة، الاعتداء...الخ.

ثانيا : آثـار الفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية :

يمثل الفساد تحديا خطيرا في وجه التنمية فهو على الصعيد السياسي يقوض الديمقراطية والحكومة الجيدة ويشوه

شرعية الحكومة ، كما يساهم في تدني كفاءة الاقتصاد وتقويض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وإحداث تشوهات وحالات عجز ضخمة يمكن رصد أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري والمالي فيما يلي:

1- مفهوم التنمية الاقتصادية:

اختلفت المفاهيم وتعددت بين الاقتصاديين والباحثين تقريبا لم يتم التوصل إلى تحديد مفهوم متفق عليه للتنمية الاقتصادية ويعود السبب في ذلك لعدة أمور[12]:

- ✓ كل باحث يعرفها انطلاقا من الإيديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه.
- ✓ مفهوم التنمية مفهوم نسبي متغير المحتوى في الزمان والمكان، والخلط بين مفهوم التنمية والمفاهيم القريبة منها.

فالتنمية هي عملية متعددة الأبعاد التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما[13].

كما تعرف بأنها "عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، أوهي تلك الإجراءات والجهود التي تبذل في سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي والفردي الحقيقي[14].

2- الآثار الاقتصادية للفساد الإداري والمالي:

يؤثر الفساد الإداري والمالي على الأداء الاقتصادي و يمكن رصد أهم الآثار السلبية للفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية كما يلي :

2-1-اثر الفساد الإداري والمالي على النمو الاقتصادي:

إن الفساد يعرقل النمو الاقتصادي على المدى البعيد بشتى طرقه ، فهو يضعف الاستثمار المحلي ويقلل من فرص الاستثمار الأجنبي، عن طريق زيادة فرص السعي للحصول على مزايا اقتصادية دون مراعاة مصلحة المجتمع، كما يخلق جو عدم الثقة ويقلل الحوافز المشجعة للاستثمار، وهروب المستثمرين بسبب طلب المنفذين الفاسدين الحصول على عمولات و رشاوى ، فذاك يعمل على إعاقة أعمالهم وعرقلتها ، ومنه تقليل الأرباح ما ينعكس سلبا على مسار التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي كأهم مؤشر لها ، كما أكد التقرير العالمي للتنمية لسنة 1997 أن الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين وان هناك علاقة عكسية بين الفساد ومستوى الاستثمار في الاقتصاد القومي، كما يؤثر ذلك على نمو الدخل الإجمالي الداخلي بالتراجع نتيجة تراجع معدلات الادخار والاستثمار.

2-2- **اثر الفساد الإداري والمالي على الإيرادات العامة** : يؤدي الفساد الى خفض الإيرادات المتأتية من الضرائب والرسوم ، حيث يقوم العديد من المتعاملين الاقتصاديين والمكلفين بالضرائب بدفع مبالغ مالية على شكل رشاوى وعمولات لأعوان ومفتشي الضرائب وكذا الجمارك وغيرهم من إطارات الدولة لتفادي تسديد الضرائب المترتبة عليهم أو حصولهم على معاملة خاصة كخفض نسب الضرائب أو حتى عدم تسديدها بالكامل ، أو الحصول على إعفاءات ضريبية بطرق غير مشروعة ، وكل هذه الأعمال من شانها أن تؤثر بالدرجة الأولى على الإيرادات المالية المستحقة لخزينة الدولة بخسران مبالغ و مداخيل ضخمة لموارد الدولة ، الأمر الذي من شانه أن يؤدي إلى تراكم الديون المحلية وحدوث العجز في الميزانية العامة ، كما يساهم هذا الضعف والعجز ألميزاني في تقليص النفقات العامة التي قد تمس قطاعات إستراتيجية وحيوية كالإسكان والصحة و التعليم ، وقد يخلق تقنيات تمويلية تزيد من تعقيد وضعية الاقتصاد كاللجوء إلى الإصدار النقدي أو الاستدانة سواء الخارجية أو الداخلية.

2-3- تأثير الفساد الإداري والمالي على الإنفاق العام: يظهر الفساد الإداري والمالي في الإنفاق العام عن طريق تحويل استثمار المال العام إلى مشروعات رأسمالية تكثر فيها الرشاوى ، ويلجا المسؤولين إلى حيلة زيادة التعقيدات الفنية لمشاريع القطاع العام لإخفاء أو لتمهيد الطريق للتعاملات الغير المشروعة .

فيصعب تحديد أسعار المشروعات و النفقات العامة في الوقت ذاته، أو في إنتاجها مما يشوه استثمار المال العام فمثلا الإنفاق العسكري نظرا للسرية التي يتسم بها وضخامة ميزانيته وغياب الرقابة على هذا الإنفاق ، يسمح بفتح المجال أمام المسؤولين للحصول على عمولات كبيرة وفي المقابل تؤثر هذه المعاملات على الإنفاق العام والإنفاق على القطاعات الأخرى : الصحة ، التعليم و غيرها..

2-4-تأثير الفساد على الاستثمار: يساهم الفساد الإداري والمالي في تقويض مناخ الاستثمار، حيث أن البيئة الاستثمارية التي لا تتسم بالشفافية والنزاهة ولا تخضع للمعايير والضوابط القانونية المتعارف عليها، تؤدي على عزوف المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب الجادين على الإقدام على انجاز مشاريعهم وتوظيف أموالهم ، وفي هذا المجال يقول رئيس البنك الدولي جيمس دو لفنسون : تظهر أدلة أن الدول

التي لديها مستويات عالية من الفساد معرضة لخطر التهميش في عالم التفاعل الصناعي السريع ، وان الأسواق اليوم مفتوحة ولا تستطيع أن تعمل خلف أبواب مقفلة والمستثمرون لديهم خيارات متعددة[15].
والجزائر كأي بلد قامت بتحسين مناخ الاستثمار وتوفير الظروف الملائمة وذلك بسن وتعديل القوانين وتقديم العديد من التحفيزات والمزايا لاستقطاب المستثمرين وخاصة الأجانب ، غير أن هذه الجهود باءت بالفشل نظرا لاستفحال الفساد في مختلف الميادين إضافة إلى البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.
2-5-تأثير الفساد على المستهلك و الأسعار: في هذه الحالة يقوم أصحاب المشاريع بتقديم رشاوى للموظفين بهدف تسهيل إجراءاتهم الإدارية و تضاف هذه التكاليف إلى تكلفة السلع و الخدمات المقدمة من طرف هذه الشركات التي قدمت الرشوة أو العمولات وهذه التكاليف تؤثر على أسعار السلعة بالارتفاع و يتحملها المستهلك أو المستفيد من الخدمة .
إضافة إلى مظاهر الاختلاس و تبديد الأموال التي يرتكبها بعض المسؤولين و إطارات الدولة تساهم بشكل كبير في ضياع و استنزاف جزء كبير من الأموال و الممتلكات العامة مثل مظاهر الاختلاس على مستوى مراكز البريد و الاتصالات و البنوك العمومية و كذا تهريب و تحويل الأموال إلى الخارج التي تشهدها الجزائر في الآونة الأخيرة و من مظاهر التبذير و تبديد المال العام عمليات الإنفاق على المؤتمرات و المناسبات و الندوات الحكومية ، و كذا الإنفاق على عمليات الترميم و التأثيث والتجهيز بمبالغ مبالغ فيها ، كل هذه المعاملات من شانها التأثير على أداء الاقتصاد الوطني و عرقلة التنمية الاقتصادية .

3- الآثار الاجتماعية للفساد الإداري و المالي :

الفساد له آثار سلبية لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي و إنما تشمل عدة جوانب و منها الجانب الاجتماعي يمكن إيضاحها كما يلي :

3-1.**الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية** : يؤدي الفساد الإداري و المالي إلى نشوء فئة في المجتمع ثرية نتيجة معاملاتها الغير مشروعة و إكسابها أموال مختلفة المصادر بطرق ملتوية و ازدياد الفقر للفئات الأخرى و يخلق تمييز طبقي بين شرائح المجتمع ، كما يزيد من نسبة المهمشين سياسيا واجتماعيا و كذا اقتصاديا،بإضعاف مستوى معيشتهم و بالتالي تعميق الفجوة بين الفقراء و الأغنياء.
3-2.تغليب المصلحة الشخصية على المصالح العامة :
و عدم الاهتمام بأمور المواطنين او توفير خدماتهم[16] ،كما يقود إلى تقليص فرص العمل وتفشي البطالة و تأزم الظروف الاجتماعية من شانه فتح المجال للتذمر الشعبي العام و اللجوء إلى الإضرابات و التظاهرات و أحيانا إلى زعزعة امن البلاد.
3-3.**عدم الاكتراث بالقانون و عدم احترامه من قبل الأفراد:** و ذلك بشعور شريحة من المجتمع بالظلم، و حرمانها من حقوقها، ما ينعكس سلبا على ثقة المواطنين في الأجهزة الحكومية، كما يؤدي الفساد إلى تعمد بعض الأفراد على عدم احترام القانون كعدم دفع الضرائب و التهرب الضريبي و عدم الاهتمام بالمرافق العامة ما يخلق التمرد و العنف الاجتماعي .

4-3. **انهيار القيم الأخلاقية :** يقوم الفساد على إضعاف الوازع الديني و زعزعة القيم الأخلاقية القائمة في المجتمع : الأمانة و الصدق و الإخلاص و العدل و المساواة و تكافؤ الفرص، و كذا أخلاقيات المهنة لدى الموظفين و عدم المسؤولية و لا يخفى أن انهيار القيم و الأخلاق يؤدي إلى انهيار و زوال الحضارات و المجتمعات كما قال الشاعر احمد شوقي [17]:

وإِنّمَا الأَمَمُ الأَخْلاقُ مَا بقِيَتْ ..

فإِنْ هُمُ ذَهَبتْ أَخْلَاقُهُمْ، ذَهَبُوا ..

4- الآثار السياسية للفساد الإداري و المالي :

إلى جانب الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للفساد الإداري و المالي لا يمكننا أن نغفل على آثاره السياسية و الإدارية و أهمها:

4-1. **فقدان الشرعية السياسية للنظام الحاكم** : يعتبر مبدأ الشرعية أهم مقومات النظام السياسي فالفساد يعمل على تقويض و تشويه الهياكل الأساسية للدولة، ما يضعف شرعية السلطة و مصداقيتها و يفقد الشعب الثقة في هذا النظام ،و ذلك بتورط شخصيات و إطارات فاعلة في السلطة في معاملات مشبوهة أساسها الفساد.

4-2. **ضعف المشاركة السياسية** : إن انعدام الثقة في النظام و فقدان الشرعية السياسية بسبب أعمال الفساد ما ينشأ عنه ضعف قوة المعارضة و دور الأحزاب السياسية و منه ضعف المشاركة السياسية للمواطنين كالتصويت و الاستفتاء لقناعتهم بعدم نزاهة النظام و شفافيته مع غياب تام لأجهزة الرقابة و المسائلة .

4-3. **انتشار الفوضى و التطرف و عدم الاستقرار السياسي** : قد يؤدي انتشار الفساد الى تنامي ظواهر العنف و العنف المضاد من قبل الجماعات التي تشعر بالقهر و الحرمان داخل المجتمع و يؤدي كذلك الى ظهور جماعات متطرفة في أفكارها[18]،كما يؤدي إلى انتشار الفوضى السياسية و تعطل الدساتير و القوانين و الأنظمة ، فعدم الاستقرار السياسي و الفساد توأمان و مفهومان متلازمان .

5- **الآثار الإدارية للفساد الإداري و المالي** : نوجز أهمها كما يلي :

5-1. تحويل التخطيط إلى عملية شكلية : يعد التخطيط من أهم وظائف المؤسسات و الهيئات العامة ، تمثل الآلية و الوسيلة التي من خلالها يتم تحديد و تحقيق أهداف المجتمع، إلا انه يمكن القول أن تفشي الفساد إضافة إلى المعوقات الإدارية الأخرى قد جعلت من التخطيط عملية صورية و شكلية، و بالتالي أضعفت دوره في التنمية الإدارية و خاصة في دول العالم الثالث[19]، و هذا الأثر السلبي لتفشي الفساد في الإدارة جعل المسؤولين في الأجهزة المركزية و اللامركزية غير متحمسين لإعداد الخطط و الاستراتجيات التنموية سواء من جانب جمع المعلومات الدقيقة او البحث عن بدائل إبداعية لمواجهة مشكلات المجتمع او حتى الحرص على متابعة و تنفيذ هذه الخطط[20].

5-2. **الإخلال بواجبات الموظف للوظيفة العامة** : يتمتع الموظف في الإدارة العامة بحقوق و تترتب عليه واجبات تمثل الالتزامات التي يفرضها القانون و تشكل الإطار الأخلاقي لأداء الموظف و سلوكه المتصل بالوظيفة المكلف بأدائها، و في ظل انتشار الفساد داخل الهياكل و الأجهزة الإدارية قد يدفع بعض

الموظفين لاستغلال النفوذ و مناصبهم بهدف الحصول على منافع و مكاسب شخصية أو لصالح أطراف أخرى شريكة أو قريبة .كالهدايا و الرشوة ..الخ.

3-5.**الانحراف بمقاصد القرار عن تحقيق المصلحة العامة** : إن عملية اتخاذ القرار إلى جانب عمليتي التخطيط و التنظيم ، ينبغي أن تعتمد على معايير و أسس واضحة تراعي جميع الجوانب في المجتمع ، و تصب في هدف وحيد وهو تحقيق المصلحة العامة ،و في حالة تفشي ظاهرة الفساد في الإدارة العامة يصعب تحقيق هذا المبتغى بتواجد الفئة الفاسدة المستفيدة من هذه الظاهرة لتحقيق مصالحهم الذاتية على حساب المصلحة العامة.

و مثال ذلك عمليات الخصخصة للقطاع العام خاصة في البلدان النامية التي لم تجدي نجاحا و لم تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ، بل بالعكس زادت من أحوالها سوءا و أفقدتها السيطرة على أجهزتها الشرعية ، وجعلتها تحت رحمة المستثمرين الظاهرين و الباطنين الذين جعلوا مصالحهم في المقام الأول دون اعتبار للصالح العام[21]، وذلك لعدم إخضاع هذه القرارات إلى دراسات معمقة و عدم وضع ضوابط و أسس مسبقة قبل تنفيذ عمليات الخصخصة لتحقيق ما هو مرجو منها في الاقتصاد.

كما يصاحب غياب الرقابة الفعلية الجادة على الخطط و البرامج التنموية و المشروعات تنفيذ بعض المشروعات التي لا تمثل ضرورة للمجتمع و لا تحقق عائدا اجتماعيا[22]

4-5.**إعاقة جهاز الرقابة** : عند انتشار الفساد الإداري و المالي داخل الإدارة العامة من شانه تعطيل و عرقلة عملية الرقابة و الفحص من قبل الهيئات و المؤسسات المتخصصة ، بعدم تزويد هذه الأخيرة بالتقارير الكافية و المعلومات المطلوبة ، معلومات مضللة، لإتمام مهامهم الرقابية .

أما بالنسبة للآثار القانونية و التنظيمية نوضحها كالآتي :

- عدم جدوى فاعلية النصوص القانونية و التشريعية نتيجة فساد القائمين على تنفيذها (الأمن ،القضاء و الرقابة).
- وجود ثغرات قانونية و تشريعات لا تحقق الردع المطلوب و الكافي .
- فرار الفاعلين و هروبهم للخارج مع تهريب الأموال المحصلة بطرق غير مشروعة (تهريب الأموال).
- تفشي جرائم غسيل الأموال يرتكبها المجرمون بهدف إخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال.

ثالثا : الجهود الدولية و الإقليمية لمكافحة الفساد :

لقد أضحى بشتى أشكاله و خاصة الفساد الإداري و المالي، آفة عابرة الحدود و سريعة الانتشار و هو أهم الآثار السلبية للعولمة ،حيث لا يقتصر على دولة معينة او نظام اقتصادي او سياسي معين، بل هو ظاهرة مست مختلف دول العالم و أصبحت تشكل خطرا و عامل إزعاج على استقرار البلدان والحكومات و أمنها، ما أدى إلى ضرورة التفكير بجدية لمواجهة هذه الظاهرة و الحد من انتشارها بالتعاون بين المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية و الوطنية نوضح أهم هذه الهيئات و المنظمات كما يلي:

1- هيئة الأمم المتحدة : و هي منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريبا، تأسست بتاريخ 24 أكتوبر 1954 ، و نتيجة انتشار آفة الفساد بمختلف أشكالها التي زادت من حدته و خطورته ، ظهرت الحاجة إلى التعاون الدولي بين كل أعضاء هذه المنظمة ، و تضافر جهودها للتصدي

لهذه الظاهرة و أثمرت هذه الجهود بوضع مجموعة من المبادرات و القرارات و الاتفاقيات الدولية ،أهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (قرار رقم 04-58 المؤرخ في أكتوبر 2003)و تم المصادقة عليها بين 10،09 ديسمبر2003 بالمكسيك، و دخلت حيز التنفيذ 14ديسمبر 2005.[23]

2- منظمة الشفافية الدولية : تعتبر هذه المنظمة من أكثر المنظمات الأهلية نشاطا و فعالية في مجال مكافحة الفساد، أنشئت عام 1993 في ألمانيا كمؤسسة غير ربحية غرضها محاربة الفساد في العالم اجمع من خلال زيادة فرص و نسب مساءلة الحكومة[24]، شعارها الاتحاد العالمي ضد الفساد[25] خاصة في الدول النامية.

3- البنك الدولي : تبنى البنك الدولي عام 1996خطة لمساعدة الدول في مواجهة الفساد و محاصرته ، تتضمن ثلاث عناصر أولها تشخيص الظاهرة و أسبابها و عواقبها ،و ثانيها إدخال إصلاحات على أنظمة الدولة من النواحي التشريعية و التنظيمية، و ثالثها إشراك المجتمع الدولي و المنظمات الغير حكومية ووسائل الإعلام لمكافحة الفساد[26].

4- منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية : وهي منظمة دولية مكونة من مجموعة من الدوال المتقدمة التي تقبل بمبادئ الديمقراطية التمثيلية و اقتصاد السوق الحر، تعتبر جهودها من أهم و اشمل المبادرات الدولية لمكافحة الفساد[27] .

5- المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد : تأسست هذه المنظمة في مؤتمر برلماني دولي عقد في كمدا في أكتوبر 2002،و هي منظمة معنية بتعزيز مبادئ الشفافية و النزاهة و المساءلة ، تأسست نتيجة لجهود برلمانيين من مختلف بلدان العالم، تضم حوالي 250 برلماني من 72 بلد [28]،
تعمل على التنسيق العالمي بين مختلف البرلمانيين لمكافحة الفساد و تعزيز الشفافية و النزاهة و المساءلة.

6- منظمة الدول الأمريكية: أدركت منظمة الدول الأمريكية مبكرا خطورة ظاهرة الفساد، و تصدت لها بإبرام اتفاقية الدول الأمريكية لمناهضة الفساد عام 1996،وقعت على هذه الاتفاقية حوالي 21 دولة أمريكية، تدعو هذه الاتفاقية إلى تجريم الفساد المحلي و الرشاوى الدولية،و تضمنت مجموعة من الإجراءات الوقائية ضد الفساد،و تهدف إلى نشر الأطر القانونية و تطويرها و تقويتها داخل الدول الأعضاء لمنع الممارسات الفاسدة و ضبطها.

7- المبادرة الإفريقية: كانت بداية هذه الجهود بواشنطن في 23 فيفري 1999 عندما اجتمع التحالف العالمي ، من اجل إفريقيا لمناقشة الأطر التعاونية لمكافحة الفساد، و أهم انجاز للدول الإفريقية لمكافحة الفساد هي اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع و محاربة الفساد من طرف رؤساء و قادة حكومات الاتحاد الإفريقي في جويلية 2003، تتبنى هذه الاتفاقية تعزيز الإجراءات التي تضمن الشفافية في المناقصات و المشاريع خاصة العامة.

8- الاتحاد الأوروبي :اعتبر وزراء العدل الأوروبيون في اجتماعهم عام 1994 بمالطا، إن الفساد يشكل خطرا جديا على الديمقراطية و القانون وحقوق الإنسان،و اثر ذلك قام الوزراء بتعيين لجنة أسندت لها

مهام اقتراح إجراءات ملائمة على الصعيد الدولي لمكافحة الفساد، و قامت اللجنة بإصدار اتفاقيتين مشهورتين هما:

- الاتفاقية الجنائية حول الفساد الموقعة بستراسبورغ في 27 جانفي 1999.
- و الثانية : الاتفاقية المدنية حول الفساد الموقعة بستراسبورغ في 04 نوفمبر 1999.

لا تقتصر هذه الاتفاقيات على التصدي للفساد على السلطات العامة فحسب و إنما تتعداها إلى القطاع الخاص.

خلاصة :

يعد الفساد و الفساد الإداري و المالي على الخصوص ظاهرة عالمية شديدة الانتشار و هي ليست ظاهرة غير مرغوب فيها فحسب و إنما ظاهرة خطيرة تقود إلى انهيار الأمم و المجتمعات، لها جذور عميقة و متعددة الأبعاد تختلف حدتها من مجتمع إلى آخر و حظيت في الآونة الأخيرة، باهتمام العديد من الباحثين و المفكرين و كذا المنظمات الحكومية و الغير حكومية ، نظرا لما لها من أثار سلبية على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للبلدان ،ما اوجب الإسراع باتخاذ الإجراءات الضرورية و اللازمة للتصدي لها و مكافحتها بشتى الآليات و الطرق و قد تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى النتائج التالية :

- إن مظاهر الفساد الإداري و المالي تعد من الجرائم التي تمس هيبة الدولة و تعمل على زعزعة النظام السياسي و تقويض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- تتطور أساليب و مظاهر ارتكاب الفساد مع التقدم التكنولوجي و الالكتروني و تعد العولمة المنفذ الوحيد لاستفحاله.
- يؤدي الفساد إلى إضعاف الثقة و المصداقية في الأجهزة الحكومية محليا و خارجيا.
- ينتشر الفساد الإداري و المالي بغياب الشفافية و المساءلة و عدم ملائمة التشريعات.
- تتطلب أساليب مكافحة الفساد بأنواعه و أشكاله المتعددة تحديث مستمر و ذلك لابتكار مظاهر فساد جديدة من قبل الفاسدين المحترفين.

و أهم التوصيات المقترحة التي توصلت لها الدراسة هي :

- تكامل التوجيه التربوي و تنمية الوازع الديني و الأخلاقي لدى العاملين و القائمين على الوظائف .
- توظيف أهل القدرة و الكفاءة و الحذر من المحاباة و المحسوبية .
- اختيار الأشخاص الأكفاء للمناصب و الوظائف خاصة المناصب العليا و تحقيق الكفاءة لديهم.
- ضبط الآليات و تدقيق الأنظمة و توضيحها و توزيع الصلاحيات.
- تطوير التعاون الدولي و الإقليمي و الجهوي لبذل جهود أكثر لمحاربة الفساد .
- توسيع الممارسات الديمقراطية بدعم الصحافة الحرة واستقلالية القضاء و إشراك المجتمع المدني.

و يبقى الفساد من اكبر تحديات العصر يتطلب تضافر عدة جهود و مبادرات .

الإحالات والمراجع:

1 الحاج علي بدر الدين ، جرائم الفساد و آليات مكافحتها في التشريع الجزائري – الجزء الاول، ط1 ،دار الايام للنشر و التوزيع ، الاردن ،2016،ص 32.

2 عبد الله بن عبد الكريم السالم ، إستراتيجية الحد من الفساد الإداري : حالة دراسية عن المملكة العربية السعودية ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ص 7.

3- محمود محمد معابرة ، الفساد الإداري و علاجه في الشريعة الإسلامية – دراسة مقارنة بالقانون الإداري، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1 ، عمان ،2011، ص72.

4 - نادية عبد الرحيم ، الفساد في مجال الصفقات العمومية و آليات مكافحته ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ،ع 9، المركز الجامعي بتمنراست ، سبتمبر 2009، ص 188.

5- عزيزة بن سمينة ، دلال بن سمينة ، تفشي ظاهرة الفساد الاداري بين التنظير و الواقع العملي ، ملتقى وطني حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد الاداري و المالي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، يومي 7/6ماي 2012 ، ص04.

6 - صالح بكر الطيار ،الفساد الداري وسبل مكافحته ضمن الأطر القانونية : دراسة مقارنة ،المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد ، مركز الدراسات و البحوث ، الرياض ،7/6 أكتوبر 2003،ض01.

7 - طه فارس ، أسس مكافحة الفساد الإداري و المالي في ضوء السنة النبوية ، شبكة الالوكة ،ص 08.

WWW.ALUKAH.NET

8- حامد .ج. محمد ، عباس .س.محمد علي ، ظاهرة الفساد المالي والإداري و دورها في تحجيم اداء الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مجلة المحقق الحلي القانونية و السياسية ، العدد 03 ،2016، ص 744.

9- عز الدين بن تركي ، منصف شرفي ،الفساد الإداري : أثاره و طرق مكافحته – إشارة لتجارب بعض الدول ، ملتقى و طني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي و الاداري ، يومي 7/6 ماي 2012، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص08.

10- محمود محمد معابرة ، مرجع سابق ، ص 190.

11- محمود محمد معابرة ، مرجع سابق ، ص 192.

12 عبد اللطيف مصطيفى وآخرون، دراسات في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2014/1435 ص ص11-12.

13 براهمية آمال وآخرون، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو مفتاح التنمية الاقتصادية، ملتقى علمي دولي، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، يومي 21و22 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص03.

14 إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، سنة 2011، ص58.

15 حاجة عبد العالي ، مرجع سابق ،ص98.

16- حامد .ج. محمد ، عباس .س.محمد علي ، مرجع سابق ، ص 760.

17 - حاجة عبد العالي ، مرجع سابق ، ص 106.

18 - محمود محمد معابرة ، مرجع سابق ، ص 120.

19- عبد الرحمان بن احمد الهيجان ،الفساد و اثره على الجهاز الحكومي ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،الرياض ، 2003، ص 556.

20- حاجة عبد العالي ، مرجع سابق ، ض 102.

21 -عبد الرحمان بن احمد هيجان ، مرجع سابق ، ص565.

22 - سيد شوريجي عبد المولى ، الفكر الاقتصادي الاسلامي و مكافحة جرائم النمو الاقتصادي ،المركز العربي للدراسات الامنية و التدريب ، الرياض، 1991/1417 ،ص13.

23 -عاقلي فضيلة ،محاضرات في مقياس قانون مكافحة الفساد، جامعة الحاج لخضر،باتنة 2017/2016، ص11.

24- غادة شهير الشمراني ، الشفافية و المساءلة في الدول العربية ، جامعة الملك سعود ، الرياض ،ص3.

25 - محمد احمد عبد السلام ، ابراهيم السيد، الفساد السياسي- الياته،اشكاله ،عوامله ، الرقابة عليه- ، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية ،2016، ص291.

26 -عاقلي فظيلة، مرجع سابق ،ص11.

27 -غادة شهير الشمراني ، مرجع السابق ،ص4.

28 - نفس المرجع و نفس الصفحة.

28 محمد احمد عبد السلام و اخرون ، مرجع سابق ، ص 294.